كلية الحقوق
قسم القانون الدولى العام

المســـئولية الدوليـة فى مجال المنازعات المتعلقـة بالاتفاقيات والعقـود البترولية

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

صلاح عبد الحميد صلاح نور الدين

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ عادل عبد الله المسدى رئيساً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام – بكلية الحقوق – بنى سويف

الأستاذ الدكتور/ أشرف عرفات أبو حجازة مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام – بكلية الحقوق – جامعة القاهرة"

الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم محمد زمزم عضواً

أستاذ القانون الدولى الخاص – بكليـة الحقـوق – جامعـة القاهـرة"

٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ والأَرْضِ والْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وأَشْفَقْنَ مِنْهَا وحَمَلَهَا الإنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾

صدق الله العظيم

القرآن الكريم: سورة الأحزاب : الآية (٧٢).

الإهـــداء الأول

إهـــداء إلى دولتنـا الحبيبة مصـــر

يامصرُ .... يامنارةَ العلمِ والحضاراتْ .... يامقبرةَ الغزاةْ .
ياصخرةً تحطمتْ عليها المكائدَ والمؤامراتْ.
كم من أزماتٍ مررتى بها .... واستعماريون أطحتى بأوهامهمّ ....
وحروبٌ ضاريةٌ نصركى اللهُ فيها .
يامصرُ ... يادولةً ... غيرت مجرى التاريخِ الإنسانى على مَرْ العصورْ
وما زلتى يامصرُ .. تتحدين الآزماتِ والنكباتْ بإصرارٍ وعنادْ .... وتتخطين العقباتَ والنكساتْ .... بفضلِ اللهِ ثم أبنائكِ .... الذين انتصروا فى معارك الحربِ والسلامْ .

وكم نتمنى يامصرُنا الغاليةُ أن تكونى الأفضلَ والأقوى فى العالم
بتقوى إيمانك ... وعقولِ علمائكِ ... وسواعدَ أبنائك

بفضل الله يامصرُ ... ستعبرين الكبوةَ ... ستعبرين مرحلةَ الركودْ
إلى مرحلةِ الأمنِ والآمانْ ... إلى مرحلةِ التقدمِ والازدهارْ
أبشركى يامصرُنا الحبيبةٌ .... بأن غداً ستتحققُ الآمالْ

الإهـــــــداء الثـــانى

إلى من تعلمت منه حب العلم والفضيلة .....

إلى من وهبنـــى الأمـل ... فانقذنى بالعلم من براثن الجهـل

إلى من اعطى بلا حـدود ... فأحبتـه قلوبنـــا بلا حـــدود

إلى قدوتى ونبراس حياتى، والدى العزيز الغالى المرحوم:

سـيادة المستشار / أحمد صلاح نورالدين

تغمـده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته .

إلى روح والدى الحبيب .. الذى سخرَ حياته من أجل توفير معيشة كريمة لأبنائه، فوافته المنية وهو فى ريعان شبابه، قبل أن ينعم بثمرة غرسه، طيب الله ثراه ؛ عرفانا وتقديراً لمسيرة كفاحه فى الحياة.

إلى والـدتى الحبيبـــة ... تقديراً لما تحملته من مشـقات الحيـاة

إلى جميـع أخـوتى الأعـــزاء ....

إلى شريكة حياتى ورفيقة عمرى ... إلى زوجتى الحبيبة الأصيلة.

إلى أبنائى الأعـزاء .... أحمد وعبدالله ومريم .

أهديهم جانباً من كفاح أبيهم العلمى ليكون سراجاً لغدهم ومستقبلهم، ونبراساً يضىء لهم درب الحياة .

إلى شركة قارون للبترول ....

الشركة التى قضيت فيها ريعان شبابى ...

فتعلمت منها الكثير فى نواحى العمل والحياة

إلى أصـدقائى وزمـلائى الأعـزاء ....

إلى أســاتذتى الفضلاء العظماء ...

وأخص بالذكر سيادة الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر

طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته

إلى كل من أضاء شمعة فى طريق العلم

إلى كل من ذلل عقبة فى طريق الأمل والنجاح

إلى كل من ساعدنى وأمدنى بيد العون

حتى يكتمل هذا البحث بأفضل صورة ممكنة

إلى كل هؤلاء أهدى هذا البحث

شـــكر وتقـدير

إن أحق ما أبتدى به خطاب، وصدر كتاب، حمد الله الذى جعله فاتحة تنزيل، وخاتمة دعوى أهل جنته، فقال تعالى : "وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"(١)، فالحمد لله مقلب القلوب وعلام الغيوب، اللهم لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى جعله الله رحمة للعالمين وهادياً ومبشراً ونذيراً، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فقد تعلمنا من رسولنا الكريم ﷺ خير قدوة للخلق أجمعين أن ننسب الفضل لأهله، وأن نتقدم بجزيل الشكر إليهم، لذلك يقول ﷺ: «إن من لا يشكر الناس لا يشكر الله» صدق رسول الله (٢).

إن مثل العالم فى طلب العلم منه، كمثل الكعبة يطلبها الحجيج، القاصى منهم والدانى؛ لذلك وإنطلاقاً من هذا الأدب الرفيع، أتقدم بكل معانى الشكر والتقدير إلى كل من أمدنى بالمساعدة حتى خرج هذا البحث المتواضع إلى حيز الوجود والنور.

ويسعدنى أن أتقدم بكل مشاعر الإجلال والتقدير، وبأسمى معانى الشكر والعرفان لفقيه من فقهاء القانون الدولى العام، سيادة العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ **عادل عبد الله المسدى**، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام، بكلية الحقوق/ جامعة بنى سويف، لتفضل سيادته الكريمة لرئاسة لجنة الحكم على الرسالة رغم أعباء سيادته الكثيرة، والله أسأل أن يمتعه بوافر الصحة والعافية، فشكراً جزيلاً لسيادته.

ومن دواعى فخرى وسرورى، ومما يُضفى على هذه الرسالة الاحترام والتقدير، أن يكون سيادة العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ **أشرف عرفات أبو حجازة**، أستاذ ورئيس

---

(١) القرآن الكريم : سورة يونس : الآية رقم ١٠ .

(٢) ومعنى الحديث الكريم : أن الله تعالى لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه، إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس وينكر فضلهم؛ لاتصال أحد الأمرين بالآخر .
أخرجه الإمام الترمذى فى سننه، كتاب " البر والصلة"، باب (ما جاء فى الشكر لمن أحسن إليك)) رقم (١٩٦١) الجزء الثالث، ص ٣٨٣، ص ٣٨٤، تحقيق: صدقى محمد جميل العطار، تعليق : عبدالقادر عرفات العشا حسونه، دار الفكر العربى، بيروت، لبنان، ط ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .

قسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، مشرفاً وعضواً للحكم على هذه الرسالة، ورغم أعباء سيادته الجسيمة، فقد وسعنى بفضله وغمرنى بفيض علمه وتوجيهه الصادق خلال مسيرة البحث المتواصلة، ولا أجد خير ما أهديه لسيادته إلا قول الله عز وجل «إنما يخشى الله من عباده العلماء» فكان لى عظيم الشرف أن أكون تلميذاً فى مدرسته كأحد أساطين فقه القانون الدولى العام؛ لذا أدعو الله بخالص الدعاء أن يجزيه عنى خير الجزاء وأن يزيده من علمه الغزير النافع، وأن يجعل هذا العلم فى ميزان حسناته.

كما يسعدنى كثيراً أن اتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للعالم الفقيه سيادة الأستاذ الدكتور/ **عبد المنعم محمد زمزم**، أستاذ القانون الدولى الخاص ووكيل كلية الحقوق/ جامعة القاهرة لتفضل سيادته الكريمة بعضوية لجنة الحكم على الرسالة، رغم كثرة أعبائه ومسئولياته، إلا أننى لمست لدى سيادته حرص العالم على الانتفاع بعلمه، وما لاحظته لدى سيادته من تواضع العلماء، رغم ما وهبه الله سبحانه من غزارة العلم النافع، فجزاه الله عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء.

أساتذتى الفضلاء والأجلاء :

إلى كم شعرت بفيض علمكم، وعمق فكركم، وبعد رؤيتكم، لذلك ؛ فإنى أتوجه إلى الله جل شأنه راجياً : أن يرفع من شأن العلم بكم، وأن يجزكم عنى وعن طلبة العلم جميعاً خير الجزاء، وأن يمنحكم دوام الصحة والسداد، لتظلوا دوماً نبراساً للعلم والأخلاق .

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان بالفضل لكل من شاركنى الرأى والنصيحة خلال إعداد هذه الرسالة،ولا يفوتنى أن اتقدم بالشكر والتقدير لجميع الحاضرين، الذين لم يضنوا على بالحضور رغم مشاغلهم الكثيرة أعانهم الله عليها.

لذلك وبكل تواضع نقدم إلى القارىء والباحث . خاصة فيما يتعلق بالثروة البترولية من الناحية القانونية فى بعض جوانبها . رسالتنا هذه، راجين أن تنال لديه حسن القبول، وقد توخينا فى كتابتها أسلوباً يجمع بين البلاغة والبساطة ومسايرة التطورات الحديثة كعلم وفن .

ونحن لا ندعى بذلك كمالاً، لأننا نؤمن بقول الله تعالى : " وما أوتيتم من

العلم إلا قليلا " وقوله جل شأنه : " وفوق كل ذى علم عليم " .

وكذلك استشهد بقول مأثور السلف :

" لا يكون الرجل عالماً حتى يأخذ العلم عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه " (١).

كما لا يفوتنى فى هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع موظفى المكتبات الذين يسروا لى وسائل البحث.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل القانونى المتواضع خالصاً لوجهه الكريم – وأن يجعله مما ينفع الناس فيمكث فى الأرض.

" والله ولى التوفيق "

الباحث

---

(١) انظر : أحمد أبو الوفا : الوسيط فى قانون المنظمات الدولية " مع الإشارة إلى أهم ما قرره القضاء الدولى "، دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، صـ ٥ .

مقـدمـة

تعد الثروات البترولية بلا أدنى شك، أهم الموارد الطبيعية على الإطلاق؛ وكذلك أهم أدوات ضبط السياسة والاقتصاد على الساحة الدولية، كما أنها من أبرز محركات التدخل العسكرى والسياسى فى عصرنا الحديث ؛ بسببها اشتعلت الحروب(١)، وسقطت أنظمة وحكومات، وأنشئت منظمات وهيئات، وتشكلت تكتلات، وانهارت اقتصاديات، وصعدت دول وسقطت أخرى، وحيكت المؤامرات، واندلعت أزمات وانتكاسات ؛ لذلك أدركت غالبية حكومات العالم مدى الأهمية الاستراتيجية للنفط (٢). " إنه بريق الذهب الأسود، إنه النفط " الثروة البترولية ".

لذلك فإن الأهمية القانونية للثروات الطبيعية ؛ وخاصة الثروة البترولية، قد فرضت نفسها بقوة على مختلف مجالات ونواحى الحياة الحديثة (٣)، حتى أصبحت الطفرات

---

(١) لعل أصدق دليل على ذلك ما قامت به الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بحربين فى منطقة الشرق الأوسط كلاهما لحماية مصالحها البترولية، الأولى: حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠م، والثانية: احتلال العراق عام ٢٠٠٣م ؛ حيث كان الاحتلال لاعتبارات متعلقة بالثروة العراقية من البترول.

- Bob Woodward, The Commanders (New Yourk: Simon and Shuster, 1991), pp. 225-226 and 230-237.
- Alan Greenspan, The Age of Turbulence (New Yourk: Penguin Press, 2007), p. 463.

(٢) أكد الخبراء المشاركون فى إحدى المؤتمرات التى أقيمت بدولة الكويت، بأن النفط هو " كارثة العالم "؛ ويمثل البترول ٩٠% من عوائد الصادرات لدولة الكويت، حيث تمتلك ٨% من اجمالى الإحتياطى العالمى، وتحتل الكويت المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج النفطى داخل منظمة أوبك.
ويعتبر حقل البرقان الكبير ثانى أكبر حقل نفطى على مستوى العالم ؛ حيث يحتوى على ٧٠ بليون برميل من النفط، وتسيطر على استغلاله شركات: شيفرون الأمريكية، واكسون موبيل الأمريكية، شركة بى. بى البريطانية، وشل البريطانية، وشركة توتال الفرنسية ؛ ونظراً لأهمية النفط والغاز فقد أصدر البرلمان الكويتى فى عام ٢٠٠١م قانون الاستثمار الأجنبي المباشر للنفط والغاز.
راجع: أحمد حلمى خليل هندى: عقود الإمتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٣م، ص ٧١١. راجع أيضاً: مجلة البترول، عدد يوليو ٢٠٠٩م، ص ٢٨.

(٣) إن الحصول على مصادر الطاقة اللازمة لمواصلة الحضارة البشرية على كوكب الأرض، قد استغرق أكثر من قرن منذ اكتشاف البترول في أواسط القرن التاسع عشر وقد طرأت خلال هذه الفترة المنصرمة من اكتشافه، أشكال كثيرة ومتعددة فى مجالات: التنقيب والاستخراج ثم تكريره بغية الحصول على مشتقات النفط.
راجع: محمد رضا الشوك،حيدر علي الدليمي، أهمية النفط في الحياة الاقتصاديه لدول العالم، منشور بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٤م.http://www.ahewar.org/debat/show

التكنولوجية التى تغمرنا حالياً، مرتبطة بصفة أساسية بمدى توافر الثروة البترولية؛ هذه النعمة الإلهية التى لا دخل للإنسان في وجودها، تعد هبة عظيمة من الله.

وتعتبر "الثروات البترولية " أكثر الموارد الطبيعية والاقتصادية إثارة للصراع بين الدول، لأنها مازالت أفضل مصادر الطاقة، وتتفوق عليها جميعاً (١)؛حيث يعد البترول السبب الرئيسى فى إحداث الثورة الصناعية الحديثة؛ والتطور التكنولوجى الحالى، لذلك سوف نتناول بعض الجوانب القانونية التى تتعلق بهذه الثروات.

خاصة أن عقود البترول (٢) تتميز عن غيرها من العقود الأخرى، إذ أنها لا تنصب على عملية واحدة ؛ حيث تتضمن العقود البترولية: البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه واستغلاله فى حالة اكتشافه بكميات تجارية، بالإضافة إلى نقل البترول وتكريره وتسويقه، «أى أن عقود البترول تتضمن عمليات متعددة ومتنوعة».

مراحل تطور اتفاقيات وعقود البترول:

يجب أن ننوه بداية بأن عقود الامتياز البترولية قد حظيت بأهمية بالغة منذ ظهور البترول حتى وقتنا الحاضر ؛ حيث مرت الاتفاقيات والعقود البترولية بالعديد من المراحل التى أثرت على العلاقات بين الدول، وبين الدول المضيفة وشركات البترول الأجنبية ؛ لذلك تأثرت النظم القانونية بعقود البترول (٣).

---

(١) ومن الجدير بالاشارة أن كلمة النفط الشائعة على الصعيد العربى تشير إلى البترول فى صورته الخام، ويعتقد البعض أن أصل هذه الكلمة يرجع إلى الكلمة البابلية التى وردت فى النصوص التاريخية القديمة وهى " بنطو أو نبطو "، وجاء فى لسان العرب لابن منظور أن النفط " دهن "، وقال أبو حنيفة: " النفط حلابة جبل فى قعر بئر توقد به النار "، ويرى الدكتور / يحيى جبر، أنها كلمة عربية، ويقول: كلمة " نبت أو نبط " تدل على الخروج أو الانبعاث، فالنبط ما يتحلب من البئر أو ما يحفر، ومنه سمى الأنباط لعملهم فى الزراعة، واستخراج الماء، والنبت يخرج من الأرض، والنفط يفعل مثل ذلك.
راجع: نجلاء محمد مرعى يونس: تأثير البترول فى توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م " دراسة حالة: السودان"، رسالة دكتوراه، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص٢٩.

(٢) تبرم العقود البترولية بين طرفين أحدهما الدولة المضيفة أو إحدى الشركات أو المؤسسات أو الهيئات العامة التابعة لها، والأخر طرف أجنبى، والذى يتمثل فى إحدى شركات البترول الأجنبية التابعة لدولة أخرى، وهو ما يُعد عقد قانون دولى خاص.
راجع: عبد الباقى حسن عبد الحميد، التحكيم فى منازعات العقود الإدارية الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ص ٤١.

(٣) حيث يعتبر العقد البترولى عقداً إدارياً وفقاً للنظام القانونى اللاتينى المعمول به والمتبع فى مصر وفرنسا، لكننا نتحفظ على ذلك وسوف نورده خلال البحث. راجع: أحمد حلمى خليل هندى، المرجع السابق، ص ٢.

ويجب أن نشير إلى أن اتفاقيات الامتياز البترولية فى الدول العربية بصفة خاصة ؛ قد أبرمت فى ظل أوضاع مكنت الشركات الأجنبية من تحقيق مصالحها والحصول على تسهيلات ضخمة مقابل مبالغ ضئيلة للدول المضيفة ؛ حيث تضمنت هذه الاتفاقيات أحكاماً أدت إلى التقليل من حجم النفقات التى تتحملها الشركات البترولية (١)؛ ولعل أخص هذه الأحكام ما كان متعلقاً بمساحة مناطق الامتياز، التى غطت فى بعض الاتفاقيات اقليم الدولة بالكامل، وكذلك الشروط المالية ؛ فضلاً عن المزايا والتسهيلات الأخرى التى تضمنتها الاتفاقيات خلال فترة التنقيب وفترة استخراج البترول.

وقد تطورت عقود الامتياز البترولية إلى أشكال قانونية متنوعة (عقود المقاولة، عقود المشاركة، عقود اقتسام الانتاج البترولى) اختلفت من فترة إلى أخرى متأثرة بالأوضاع المستجدة على الساحة الدولية، ومع تداخل العلاقات فيما بين الدول والشركات الأجنبية البترولية، أصبحت العقود البترولية الحديثة أحد أهم صور العلاقات القانونية فيما بين الدول (٢).

ونتيجة العلاقات التعاقدية المختلفة سواء فى مرحلة عقود الامتياز البترولية أو العقود التى تلت هذه المرحلة، قد أثارت العديد من المنازعات، والتى ترتب عليها "أى هذه المنازعات" العديد من الأضرار التى لحقت بالرعايا الأجانب وأموالهم على إقليم الدولة المضيفة ؛ ونتج عن بعض هذه المنازعات التى حدثت بين الدول المضيفة أو أحد الأجهزة التابعة لها واحدى الشركات الأجنبية بمناسبة عقود واتفاقيات البترول، إثارة دعاوى المسئولية الدولية، بواسطة لجوء الدولة المدعية لوسيلة الحماية الدبلوماسية.

التحكيم ومنازعات العقود البترولية:

يذهب الاتجاه الفقهى السائد (٣) إلى عرض المنازعات ذات الطابع

---

(١) راجع: أحمد عبد الحميد عشوش، النظام القانونى للاتفاقيات البترولية فى البلاد العربية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م، هامش ص ١٢، ١٣.

(٢) على سبيل المثال: العلاقات المصرية الإسرائلية فى مجال تصدير الغاز الطبيعى، والعلاقات الروسية الإيرانية، وتغير موازين القوى ؛ خاصة فى منطقة الخليج العربى ؛ مما أدى إلى تحولات اقتصادية هائلة. راجع: أحمد حلمى خليل هندى: المرجع السابق، ص ٣.

(٣) راجع: سراج حسين محمد أبو زيد، التحكيم فى عقود البترول، الطبعة الأولى،دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م ؛ أشرف عبدالعليم الرفاعى، النظام العام والتحكيم فى العلاقات الدولية الخاصة، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، ١٩٩٧م ؛ أحمد حسان حافظ، التحكيم فى العقود الدولية للإنشاءات، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٩٨م.

- Fouchard (Ph.) , le règlement d' arbitrage , clunet , 1979 ؛ Jarvin (S.) la loi type de la C.N.U.D.I. , sur Í arbitrage commercial international , Rev , Arb., 1986.

الدولى . ومنها المنازعات البترولية – على التحكيم ؛ نظراً لكونه النظام الأمثل لحل كافة المنازعات الناشئة عن العلاقات العقدية فيما بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية(١) العاملة فى مجال البحث والتنقيب عن البترول. نظراً لما يتوافر فى المحكمين من المؤهلات العلمية (٢) والخبرة الفنية اللازمة للفصل فى هذه المنازعات.

المسئولية الدولية فى مجال اتفاقيات وعقود البترول:

قد تثير المنازعات المتعلقة باتفاقيات وعقود البترول، مسئولية الدولة المضيفة نتيجة أضرار لحقت بالرعايا الأجانب وأموالهم، لم يتم التوصل لحلها ؛ وهو ما يثير تدخل دولة الجنسية باللجوء لوسيلة الحماية الدبلوماسية ؛ للدفاع عن مصالح رعاياها وأموالهم التى أضيرت من جانب الدولة المضيفة، والتى لم تحظ بالقدر الكافى من الاهتمام ؛ بالرغم من إثارتها للعديد من المسائل القانونية ذات الأهمية الخاصة ؛ لذلك فإن الفصل فى هذه المنازعات يتطلب مؤهلات علمية وفنية فائقة ؛ نظراً لتعلقها بمسائل فنية بحتة.

لذلك فإن افتقار دول العالم الثالث إلى ذوى الخبرة القانونية فى مجال البترول(٣)، أدى إلى استنزاف هذه الثروات من جانب الدول الكبرى أو المتقدمة

---

(١) تعود بدايات شركات النفط الأجنبية العملاقة إلى شركة ستاندرد أويل، التى أسسها " جون روكفلر " كمؤسسة لتكرير النفط عام ١٨٧٠م فى ولاية كليفلاند فى الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت فيما بعد ما يعرف بـ " الشقيقات السبع " وهى: ستاندرد أويل أوف نيوجيرسى (أكسون لاحقاً)، تكساكو، وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال أو شيفرون لاحقاً)، موبيل أويل، وجولف أويل، ورويال دتش / شل " ٦٠% لهولاندا، ٤٠% لبريطانيا" وشركة النفط الإنكليزية . الفارسية (شركة النفط البريطانية) وانضمت إليها شركة النفط الفرنسية " توتال لاحقاً، وهى الشركات التى سيطرت على نفط العالم حتى بداية السبعينيات.

– Daniel Yergin , The prize: The Quest for oil , Money , and Power (New York: Free Press , 2003), P. 108.

(٢) راجع: محمد طلعت الغنيمى: شرط التحكيم فى اتفاقات البترول، مجلة الحقوق، السنة العاشرة، العددين الأول والثانى، ١٩٦٠ – ١٩٦١، ص ٩١.

(٣) لا شك أن الخبرة الفنية والقانونية لها تأثير مباشر على إبرام العقود البترولية ؛ وخاصة فيما يتعلق بجذب رؤوس الأموال الأجنبية العاملة فى مجال النفط وهو ما يتعلق أيضاً بسيادة الدولة المضيفة فالإعتراف بسيادة الدول الدائمة على مواردها وثرواتها البترولية ظل نظرية قانونية فقط، أما من الناحية الفعلية والواقعية ؛ فإن سيادة الدولة الغنية بالثروات البترولية غالباً ما تنتقص بمجرد التعامل مع شركات البترول الأجنبية.
حيث إن المشكلة تتركز فى الدول النامية الغنية بالنفط ؛ فغالباً ما تمارس هذه الشركات الكبرى ضغوطاً قوية لها القدرة على إيقاف بعض القرارات الحكومية أو السيادية فى هذه الدول النامية المنتجة للنفط؛ نظراً لحاجتها لتنمية واستغلال مواردها البترولية. (=)

بطريقة مقننة، نظراً لما يتوافر لديها من إمكانيات علمية وقدرات مالية، وكذلك توافر ذوى الخبرة فى كافة النواحى – التقدم التكنولوجى – وبصفة خاصة ذوى الخبرة القانونية.

وسيلة الحماية الدبلوماسية للرعايا الأجانب:

غالباً ما تتدخل دولة جنسية الرعايا الأجانب بدعاوى الحماية الدبلوماسية – إذا ما قررت الدولة اللجوء لوسيلة الحماية الدبلوماسية – لحماية حقوق رعاياها وأموالهم بالخارج، وهو ما يترتب عليه إعادة الحال إلى ما كانت عليه، فى حالة ما إذا كان ذلك ممكناً أو متاحاً، أو التعويض عما أصاب الرعايا الأجانب من أضرار، وكذلك ما يترتب على دعاوى المسئولية الدولية، أو التدخل بوسيلة الحماية الدبلوماسية ؛ لترضية الدولة المضرورة واتخاذ ضمانات بعدم تكرار الفعل غير المشروع والمتعلق بالمنازعات البترولية، وهو ما سوف نتناوله فى دراستنا.

أهمية موضوع البحث والصعوبات التى واجهت الباحث:

تنبع الأهمية القصوى لموضوع بحثنا لعدة عوامل؛ لعل من أهمها:

١. إرتباطه بإحدى أهم الثروات الطبيعية لأى دولة تحظى بهذه الثروات، ألا وهى الثروات البترولية، والجوانب القانونية التى تتعلق بهذه الثروات ؛ خاصة ما يثور بشأنها من منازعات بين الأطراف المتعاقدة.

٢ـ إن الفصل فى المنازعات المتعلقة بهذه العقود البترولية والناشئة عنها، يحتاج إلى مؤهلات علمية " خاصة الجوانب القانونية " وفنية عالية ؛ نظراً لأهمية هذه الثروات البترولية للدول المصدرة والمستوردة على السواء.

٣. لجوء الشركات المتعاقدة إلى وسيلة التحكيم (١)؛ بإعتبارها بمثابة ضمانة للشركات المتعاقدة ضد التعديلات التشريعية،التى قد تخل بالتوازن القانونى للعقد غالباً؛ نظراً لريبة بعض الشركات الأجنبية فى القضاء الوطنى للدول المضيفة.

(=) لذلك تسعى الكثير من الدول المضيفة الغنية بالنفط إلى تقديم بعض التنازلات إرضاءً للشركات الأجنبية وتخفيفاً لمخاوفها ؛ وتحفيزاً لها على الاستمرار فى الاستثمار البترولى ؛ وهو ما يفيد انتقاص جزء من سيادتها.

راجع: عبد الله محمد محمد نشوان: النظام القانونى للاتفاقيات النفطية " مع دراسة تطبيقية على تجربة الجمهورية اليمنية "، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١٢م، ص ٨٢.

(١) راجع: حفيظة السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

٤- إن عوائد الثروات البترولية كانت ومازالت أهم عوامل الرخاء الاقتصادى فى الدول المنتجة، وارتباط التطور والتقدم التكنولوجى على المستوى الدولى - خاصة فى الدول المتقدمة - بمدى الاستفادة من الثروات البترولية.

٥. الحرص على حقوق الأجيال القادمة فى هذه الثروات البترولية ؛ تتطلب نواحى قانونية متخصصة لتنظيمها ؛ تحقيقاً للمصلحة العامة لمصرنا الحبيبة فى نهاية الأمر.

الصعوبات التى واجهت الباحث خلال مسيرة البحث العلمى:

يجب الإشارة إلى بعض الصعوبات الجسيمة التى صادفتني وأنا بصدد البحث فى موضوع هذه الدراسة، ولعل أهم هذه الصعوبات هى التى تتعلق بموضوع البحث ذاته؛ على سبيل المثال:

١. اتساع وتشعب موضوعات البحث، إذ أن كل جزء من أجزائه من الممكن أن يشكل أطروحة أو أكثر بخصوص هذا الموضوع ؛ وكذلك التفاوت الهائل بين القانون ومتطلبات الواقع (١)؛ وأن هذه الدراسة تدخل بالضرورة فى نطاق العديد من فروع القانون (الدولى العام، الدولى الخاص، قانون التحكيم، القانون الادارى،... إلخ) لأنها دراسة متعددة الجوانب.

٢- كذلك عدم توافر دراسات قانونية متكاملة بخصوصه إلا نادراً، بالإضافة إلى استمرارية وتلاحق التطورات السريعة والمتلاحقة فيما يتعلق بالثروة البترولية، ومدى أهميتها الاستراتيجية لدول العالم دونما استثناء ؛ سواء المستوردة أو المصدرة، المستهلكة أو المنتجة، النامية والمتقدمة.

٣- أيضاً مدى حرصنا على إيضاح أهداف هذا البحث القانونى، حيث استوقفنى البحث كثيراً، فما فائدة أى بحث علمى إن لم يكن له هدف واضح ؟!

ما جدوى أى بحث علمى إن لم يأت بجديد مثمر ؟! فشغلنى إيضاح وتوضيح أهداف البحث القانونى حتى أضنانى البحث فى أهدافه وغايته.

ولكن بالصبر والمثابرة، استطعت بتحدى الارادة وقوة العزيمة، وإيمانى بالله، أن أضع يدى على هذه الأهداف.

---

(١) راجع: عبد الوهاب على بن سعد الرومى: الجوانب القانونية للاستعانة بالشركات العالمية لتطوير حقول النفط الكويتية " مع تصور مقترح "، مجلة كلية الحقوق، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ٢٠٠١م، ص ١١.

أهداف البحث:

١ـ المحافظة بقدر الإمكان على حقوق الأجيال القادمة فى هذه الثروات البترولية ؛ وذلك باقتراح تحديد سقف لإنتاج الزيت الخام؛ وإدراج شرط المراجعة بالعقود البترولية عند إبرامها.

٢. توضيح مدى أهمية إنشاء هيئة قضائية خاصة بمنظمة الأوبك للفصل فى المنازعات المتعلقة بالثروات البترولية ؛ خاصة فى حالة إثارتها لدعاوى المسئولية الدولية، وما يترتب عليها بتدخل الدولة المضرورة باللجوء لوسيلة الحماية الدبلوماسية لحماية رعاياها وأموالهم بالخارج.

منهج البحث:

اعتمد الباحث خلال هذا البحث على المنهج الإستقرائى بالتطرق لتعريف الاتفاقيات والعقود البترولية وبيان أهميتها وخصائصها، بالإضافة إلى بحث بعض المنازعات المتعلقة بهذه الاتفاقيات والعقود، وإثارتها لدعاوى المسئولية الدولية، وتدخل دولة الطرف المضرور باللجوء لوسيلة الحماية الدبلوماسية لحماية رعاياها وأموالهم على إقليم الدولة المضيفة أو المدعى عليها.

واتبع الباحث أيضاً المنهج التحليلى وهو بصدد التعرض لبعض المنازعات البترولية ؛ وذلك حتى يصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات الهامة.

خطة البحث:

لذلك فإننا فى هذه الدراسة الموجزة سوف نتناول ما تثيره من مسائل قانونية(١)، فيما يلى:

---

(١) تقتصر هذه الدراسة فى غالبية موضوعاتها، على الجوانب القانونية دون الجوانب السياسية والاقتصادية ؛ حيث استبعدنا دراسة الظروف السياسية والاقتصادية دراسة مفصلة، ولكن دراسة التأثير المتبادل بين العوامل السياسية والاقتصادية وتعلقها بالجوانب القانونية، تستحق مزيداً من الاهتمام ؛ حيث إن الدراسات القانونية عامة، وفى مجال الاستفادة من الثروات البترولية خاصة، ما زالت فى أشد الاحتياج لتوضيح الأثر الفعال الذى تمارسه الظروف السياسية والاقتصادية وتأثيرها على الجوانب القانونية ؛ لأن العوامل السياسية والاقتصادية خاصة فى مجال الثروات البترولية التى تتعلق بمجال العلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية، لم تكن أبداً عوامل محايدة، بل هى عوامل ذات ارتباط وثيق وتأثير بالغ على الجوانب القانونية. (=)